



كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

College of Sharia & Islamic Studies

مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

Journal of College of Sharia & Islamic Studies

نصف سنوية – علمية محكمة

Academic Refereed – Semi-Annual

ISSN 5545 – 2305

المجلد ٣٤- العدد ١ - ربيع ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م

Vol. 34- No.1, 2016 A / 1437 H

علاقة مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية

تأليف

د. فؤاد حميد الدليمي



المستخلص:

تتلخص مشكلة البحث في الفجوة الكبيرة بين مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، وقلة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة بشكل مفصل، وعدم تحديد مجالات الارتباط، أو الآلية التي تنظم علاقة مراكز البحث في الاقتصاد بالمصارف الإسلامية، ويهدف هذا البحث إلى معرفة واقع العلاقة بين المراكز البحثية في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، ووضع محددات ارتباط تنظم العلاقة بينهما، ورسم آلية ارتباط تحقق أهداف وخطط التنمية لكلا الطرفين، وسلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك في معرفة واقع علاقة الطرفين وتحليل ومناقشة محددات وآلية تنظيمها، وقد توصل الباحث إلى جملة نتائج من أهمها: ضعف العلاقة بين مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية، وغياب الدعم الحقيقي والفاعل لحركة البحث العلمي من قبل المصارف الإسلامية، وابتعاد موضوعات البحث والدراسة لدى مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي في الغالب عن مشكلات وواقع المصارف الإسلامية.

الكلمات الافتتاحية: مركز التفكير، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصارف الإسلامية.

Abstract:

The problem of research condenses in the enormous gap between the Islamic economics research centers and Islamic banks, and there are very few studies that took up the relation between them in detail, as well the linking areas or the mechanism which regulates the relationship between the research centers and Islamic banks is also not ascertained; this research aims at knowing the relationship between Islamic economics research centers and Islamic banks, and to draw the relationship limits which regulates the relationship between them, as well to design a relationship mechanism which fulfills the goals and growth of both the parties. The researcher adopted descriptive and analytic approaches for determining the relation between the parties as well for analyzing and testing the limits and mechanism of the mechanism regulating that relationship. The researchers landed at some important outcomes, significant among them are: weakness of relationship between the Islamic economics research centers and Islamic banks, absence of real support and active scientific research motive in banks, farness of research topics at Islamic economics research center mostly from the problems and present situation of the Islamic banks.

Key words: Think tank, Islamic economics research center, Islamic banks.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

إن مراكز البحث العلمي في الاقتصاد من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والابتكار المصرفي، من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها كالدراسات والمؤتمرات والندوات وغيرها، وما تملكه من صانعي الأفكار والابتكار والتطوير من أهل الخبرة والاختصاص في البحث العلمي والتحليل ومعالجة المشكلات ورسم خطط التنمية الاقتصادية، لذا فإن أي مؤسسة مالية تريد الوصول إلى مراتب عالية في التطور والابتكار، وتبحث عما يرفع كفاءة وقدرة أدائها المصرفي فإن مرد ذلك كله يعود إلى بناء علاقة منظمة، وعقد شراكة مع مراكز البحث المتخصصة بالاقتصاد الإسلامي، وتفعيل وتنشيط حركة البحث العلمي في قضايا المصارف الإسلامية التطبيقية والتنموية والمستقبلية، وكلاهما مسؤول عن خدمة وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.

وينبغي أن لا يعتمد البحث في الاقتصاد فقط على النظرية والخطوط البيانية والرموز الإحصائية التي تمثل فروضاً قد تتعد عن الحقيقة والحياة التطبيقية وعالم الواقع، فمثلاً كانت التقديرات والتحليلات الاقتصادية لبعض الدول كاليابان وألمانيا بعد حربيهما بأنهما سينهاران اقتصادياً لعقود من الزمن بسبب ما حصل لهما من حرب واستنزاف لمواردهما، ولكن كانت المفاجأة بعودتهما أسرع مما كان ينظر له المحللون والاقتصاديون، لأن ما يدخل فيه العامل البشري وما يمتلكه من طاقة وإن كانت متفاوتة تتيح له تغيير الواقع بقدر العطاء الذي يبذله والعزم الذي يدفعه، لذا لا بد من معرفة الواقع والارتباط به في البحث والدراسة.

لذا سعيت إلى أن أكتب في موضوع (علاقة مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية)، وأردت من هذا البحث أن أقف على أهمية وعلاقة مراكز البحث في الاقتصاد بالمصارف الإسلامية، وأهم المحددات التي تنظم ارتباط الطرفين، وللوصول إلى هذه الغاية جعلت البحث مشتملاً على مقدمة وستة مباحث تناولت:

المبحث الأول: ماهية مراكز البحث العلمي

المبحث الثاني: أهمية مراكز البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثالث: علاقة المراكز البحثية في الاقتصاد بالمصارف الإسلامية

المبحث الرابع: تنظيم العلاقة بين مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية

المبحث الخامس: آلية تنظيم علاقة مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية

المبحث السادس: حلول عملية لتحقيق العلاقة بين مراكز البحث في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

والله أسأل أن يوفقنا للسداد وأن ينفعنا وينفع بنا إنه سميع مجيب.

أهمية الدراسة:

لقد أصبحت المراكز البحثية ذات أهمية لدى الدول المتقدمة، لما تقدمه من بحوث ودراسات تسهم في تنميتها وتطويرها ورسم خططها المستقبلية، فهي تحظى بجزء من نفقات تلك الدول إضافة إلى المؤسسات الخاصة سنوياً كدعم ينعكس إيجاباً على ازدهار وتنمية تلك الدول والمؤسسات الخاصة اقتصادياً.

وفي هذا الإطار تأتي أهمية هذه الدراسة التي تحاول أن تسلط الضوء على علاقة المراكز البحثية في الاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية التي تعتبر من مقومات الاقتصاد في البلدان الإسلامية وغيرها اليوم، وضرورة بناء جسور تواصل وارتباط تزيد من فاعليتهما، والوقوف على تكامل الطرفين مع بعضهما وفق محددات وآلية تحقق مسؤوليتهما وأهدافهما معاً.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي، للوصول إلى هدف الدراسة المشار إليه أعلاه، من خلال عرض واقع العلاقة وتقديم محددات ارتباط لتنظيم العلاقة، وآلية تتلاءم مع طبيعة كل منهما، وجملة من الحلول العملية.

مشكلة البحث:

- الفجوة الكبيرة وعدم التنسيق بين مراكز البحث في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، وما تسبب به من ابتعاد للبحث العلمي عن التطبيق المصرفي.
- عدم وجود بيان وتحديد لمجالات الارتباط، أو الآلية التي تنظم علاقة مراكز البحث في الاقتصاد بالمصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- معرفة واقع العلاقة بين المراكز البحثية في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية،
- وضع محددات ارتباط تنظم علاقة المراكز البحثية بالمصارف الإسلامية.

- وضع آلية ارتباط المراكز البحثية بالمصارف الإسلامية، بما يحقق أهداف وخطط التنمية للطرفين.

الدراسات السابقة:

لقد حظيت موضوعات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي أو المصارف الإسلامية بعدة دراسات، ولكن دون التركيز على العلاقة بينهما، خاصة بعد أن تحول البحث العلمي إلى عمل مؤسسي له أهميته في تطوير ورفع كفاءة مستوى الأداء لدى المؤسسات المالية الإسلامية، لذا تحاول هذه الدراسة أن تسد الفجوة البحثية فيما يتعلق بعلاقة المراكز البحثية في الاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية، مع بيان المحددات والآلية والحلول لهذه العلاقة.

- صديقي (٢٠٠٨م)^(١) بحث بعنوان: رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي، وقد تناول: أهمية الابتكار والإبداع في الخطة البحثية المقترحة، وتعرض لبعض النواقص التي تعاني منها الكتابات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي في القلم والحديث، كما تناول الجودة في أبحاث الاقتصاد الإسلامي، وإعداد جيل جديد من الباحثين في هذا التخصص.

- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي (١٤٢٣هـ)^(٢) بحث بعنوان: تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه، وقد تناول: نظام الاقتصاد الإسلامي بشكل عام من خلال بعض الإضافات الفكرية ثم شرع في بيان الدور الكبير للمركز في نهضة الاقتصاد الإسلامي، وإبراز أديباته، ثم يستشرف الآفاق المستقبلية.

- العلمي (٢٠٠٩م)^(٣) بحث بعنوان: دور البحث العلمي في النهوض بالعمل المصرفي، وقد تناول: النظام المصرفي الإسلامي ومصادره الثابتة والمتغيرة، وحاجة الدراسات الفقهية إلى العلوم الخدامة كالمحاسبة والاقتصاد والقانون وغيره، وضرورة الاهتمام برفع مستوى البحث العلمي بهذا التخصص، والتأكيد على صياغة المناهج الدراسية والعلمية في الجامعات بما يحقق النهوض بالعلم المصرفي الإسلامي.

ويلاحظ من هذه الدراسات بأنها تتحدث عن النظام الاقتصادي بشكل عام، وعن البحث العلمي

(١) صديقي، د. محمد نجات الله، رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر العالمي السابع

للاقتصاد الإسلامي، تنظيم جامعة الملك عبد العزيز بجدة

(٢) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، بجدة، تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد

الإسلامي فيه، بحث مقدم لجائزة البنك الإسلامي في مجال الاقتصاد الإسلامي.

(٣) العلمي، د. عبد الرحيم، دور البحث العلمي، دور البحث العلمي في النهوض بالعمل المصرفي، بحق مقدم إلى مؤتمر

المصارف الإسلامية، تنظيم دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.

في الاقتصاد الإسلامي بشكل عام دون التطرق إلى العلاقة مع المصارف الإسلامية، وبيان محددات هذه العلاقة، وأهميتها وكيفية الآلية التي تبني عليها وتصاغ هذه العلاقة، وهو ما أحول استدرাকে في هذا البحث.

المبحث الأول: ماهية مراكز البحث العلمي:

لقد عرف العالم الغربي مفهوم مراكز البحث منذ ١٩٠٠ م، ولكن هذا المصطلح كان يقتصر فقط على المؤسسات والمنظمات التي تقدم الاستشارة العسكرية، ثم تطور بعد ذلك ليشمل نواحي أخرى سياسية وإستراتيجية تعمل على تزويد المسؤولين بالنصائح والتوجيهات والسياسات التي تخدم الصالح العام، وحتى قبل الخمسينيات من القرن العشرين كانت تسمى بـ «مؤسسة» ويطلق عليها عبارة «Think tank» أي مراكز التفكير وفي الغالب تستخدم لمراكز الأبحاث والدراسات، وأما في عالمنا العربي فقد عرفت مراكز البحث منذ بداية الخمسينيات في مصر حيث أسس معهد البحوث والدراسات العربية التابع للجامعة العربية، والذي ركز على الجانب التدريسي والتأهيل الجامعي.^(١)

وبالنسبة لتعريفها فنجد صعوبة عند البحث للحصول على تعريف يوضح جلياً حقيقة هذا المفهوم، بسبب التركيز على بيان هوية هذه المراكز وإعلانها أنها منظمة مستقلة وغير حكومية أو الاقتصاد على إظهار تخصصها ومجالاتها، فيعرفها هوارد ج وياردا^(٢) بأن هذه المراكز هي «مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة، والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الناس»^(٣)، والبعض يعرفها بأنها «منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص»^(٤) وعرفها آخرون بأنها عبارة عن «منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز مخصص للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو في قضايا متنوعة سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، أو بهدف تقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة»^(٥).

ومن الملاحظ بأن التعريفات المذكورة اشتملت جميعها على بيان المسمى على أنه مؤسسة أو منظمة أو مركز، ويكون النشاط هو التخصص في إعداد الأبحاث والدراسات في مختلف المجالات، ولأغراض

(١) ينظر: دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الآخر، نيللى كمال الأمير، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠٧ م، ص ٦-٧.

(٢) هوارد ج وياردا: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركز دودرو ويلسون بواشنطن.

(٣) Howard j. wiarda, «the new powerhouses: think tanks and foreign policy interests, vol

٢. no. ٣٠. policy», American foreign policy interests, vol ٢٠٠٨ march-april, p. ٩٦.

(٤) ينظر: مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، هزاز صابر أمين، بحث منشور، ص ٢، مجلة الفرات عدد (٤)،

http://fcds.com/mag/issue-٢-٤.html.

(٥) ينظر: المصدر السابق.

متعددة سواء لنشر المعرفة أو خدمة لأطراف مؤسسية حكومية أو غير حكومية.

وأما المفهوم المراد في هذه الدراسة فهو «مراكز البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي» والذي أعني به (مؤسسات بحثية تعنى بإنتاج الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال الاقتصاد الإسلامي والقضايا المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وتقدم الحلول والابتكارات التي تخدم المجتمع).

المبحث الثاني: أهمية مراكز البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي:

إن مما يميز المجتمعات الحضارية هو اهتمامها بالجانب العلمي وحرصها على إقامة المؤسسات والمراكز البحثية التي تشارك في عملية صنع القرارات الهامة على مستوى الدولة، إضافة إلى تقييم التجارب ورسم السياسات المستقبلية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، والتنبؤ بحدوث الأزمات وتفادي التوقعات من خلال آليات بحثية وإستراتيجية للخبراء في كافة المجالات العلمية النظرية والتطبيقية، ولعل هذا يبدو واضحاً في دول عظمى مثل أمريكا التي أصبحت مراكز الأبحاث فيها مراكز إنتاج هامة، ومصادر رئيسة بتزويد الإحصاءات والتحليلات والدراسات على المستوى الاقتصادي والسياسي وغيره، إضافة إلى الدور المهم في وضع البرامج والسياسات المستقبلية التي أكسبتها أهمية كبيرة وجعلتها واحداً من مؤشرات التنمية والتقدم،^(١) فقد أصبحت وظيفة البحث والتطوير بمثابة قطب الرحي في مخطط التنمية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي فهي تحتل مركز الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسات المتطورة باعتبارها القوى الدافعة نحو التجديد المستمر^(٢).

إنه بقدر ما تعتمد الدول المتقدمة على مراكز الدراسات والبحوث والمعلومات في إدارة الصراع ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية، بقدر ما تكتسب هذه الإدارة الجدية والجدارة، وبقدر اكتساب هذه الجدية والجدارة يكون الاعتماد على مراكز الدراسات والبحوث والمعلومات على المستويين الوطني والقومي هو في صالح السياسة والدولة^(٣).

إن أي مجتمع يريد أن يحقق تقدماً وتطوراً اقتصادياً لا بد أن يهتم بمقومات النهضة والقدرة على المنافسة، ومنها مراكز البحث العلمي في الاقتصاد التي تعمل على دراسة وتطوير جميع القطاعات سواء الصناعية أو المالية أو الزراعية أو النفطية أو الخدمية وغيرها وفي جميع مراحل دورة الاقتصاد الإنتاجية والسوقية، بل أوجدت مراكز البحث في الاقتصاد اليوم عناصر استثمار جديدة تتمثل بقدرات الإنسان على الإدارة الفعالة والتدريب والمعلومة التي أصبحت ذات قيمة اقتصادية عالية تتبادل الدول

(١) ينظر: المراكز البحثية ودورها في التنمية والاستقرار، فؤاد علي بكر، بحث منشور، المدونة الإلكترونية http://html.v.062_blog-post/02/2013/fuadalibeker.blogspot.com

(٢) ينظر: أثر البحث والتطوير على ربحية المؤسسة، عبد اللطيف مصطفى و عبد القادر مراد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢٠١٣، ص ٢٩.

(٣) ينظر: المراكز البحثية ودورها في التنمية والاستقرار، فؤاد علي بكر، بحث منشور، المدونة الإلكترونية http://html.v.062_blog-post/02/2013/fuadalibeker.blogspot.com

والمؤسسات على ملكيتها، إضافة إلى أن كثيراً من السلع المتداولة اليوم تتحكم التقنية الحديثة في نوعيتها وكمية المواد الأولية لصناعتها ليتم بعد ذلك تحديد قيمتها التنافسية، لذا أدركت معظم الدول أهمية مراكز البحث العلمي في الاقتصاد في عالمنا المعاصر، وجعلت لها جزءاً من إنفاقها العام لتستفيد من مخرجاتها البحثية في قضايا مختلفة.

لقد أصبح وجود مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي من الضرورات المجتمعية الملحة في الوقت الراهن، فالتحديات التي يواجهها النظام الاقتصادي تفرض علينا ضرورة المواجهة ومواكبة التطور وامتلاك القدرة على المساهمة في صناعة المستقبل، من خلال مراكز البحوث والدراسات التي أصبح لها دور ريادي في قيادة العالم وأصبحت أداة لإنتاج العديد من المشاريع الإستراتيجية الفاعلة، وتستطيع رسم أطر المشاركة والإسهام فيها إسهاماً حراً وفاعلاً، ولقد ازداد عدد هذه المراكز في دول العالم لاسيما في أوروبا والولايات المتحدة، وتنوعت تخصصاتها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والإستراتيجية فضلاً عن وجود المراكز العلمية البحثية والتطبيقية^(١). إلا أننا نجد الفارق كبيراً جداً عند المقارنة بين ما تملكه مراكز البحث في أمريكا وأوروبا وغيرها من دور أساس وفعال في رسم السياسات الاقتصادية، وبين مراكز البحث في عالمنا العربي التي تحتضنها مؤسسات تعليمية سواء كليات أو جامعات أو معاهد في الغالب، ومع أنها تخصص بالجوانب الاقتصادية وغيرها لكنها لا تساهم في صياغة السياسات الحكومية، أو صناعة القرارات الإصلاحية، أو وضع رؤية مستقبلية.

في حين أنه لم تعد مهمة مراكز البحث العلمي مقتصرة فقط على تقديم الدراسات الأكاديمية التحليلية والنقدية، وإنما أصبحت تتناول مشاكل معينة لتقدم للمختصين وصانعي القرار في الدولة أو في المؤسسات المالية الحلول الناجعة والبدائل المناسبة^(٢).

فبدأ التحول والاهتمام بمراكز البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي في عالمنا العربي بشكل واضح منذ عقدين تقريباً، فأصبحنا نرى تزايداً ملحوظاً في تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات التي تعقد على صعيد الاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى الإصدارات العلمية التخصصية، والتي تهدف إلى توعية الرأي العام أولاً بالتحويلات والأزمات الاقتصادية التي تحيط بالمنطقة، كما تهدف إلى صياغة مخرجات تكون داعمة لنظام الاقتصاد الإسلامي، وفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية، ولكن لا زالت هناك تحديات وصعوبات داخلية وخارجية تواجه مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي، فتمنع أن تأخذ هذه المراكز دورها في صناعة القرار الاقتصادي أو في إيجاد الحلول والمعالجات للمشكلات والعقبات التي تواجه نظام الاقتصاد الإسلامي، كما تمنع أن تحظى هذه المراكز بمكانتها الحيوية وارتباطاتها الحقيقية التي من خلالها تستطيع أن تعمل بفاعلية، وتقدم الدراسات الرصينة المبنية على الجوانب العملية والمسائل

(١) ينظر: أهمية مراكز الأبحاث، هاشم الشهباني، مقال، دنيا الوطن، ٧/٨/٢٠١١ م، <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles.html.٢٣٤٣٩٨/٠٧/٠٨/٢٠١١>

(٢) ينظر: مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، هزاز صابر أمين، بحث منشور، ص ٢، مجلة الفرات عدد (٤)،

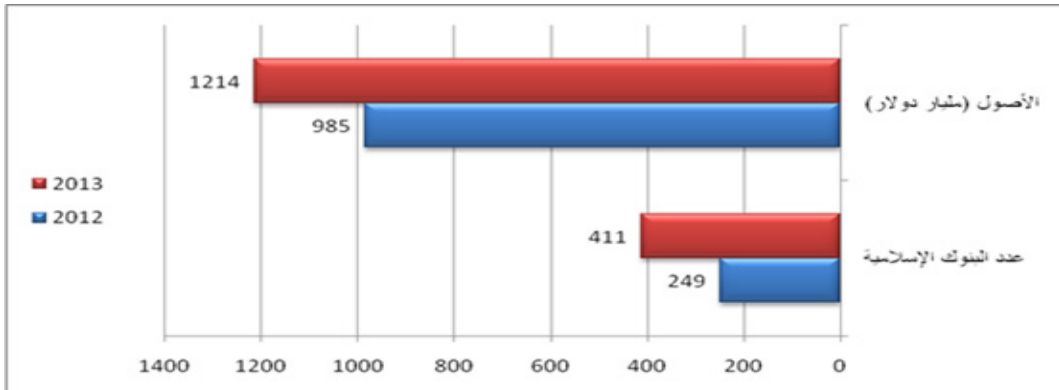
<http://fcds.com/mag/issue.html.٢-٤>

التطبيقية، كما أن هذه الحالة تجعل أطراف النظام الاقتصاد الإسلامي لا يستشعرون بوجودها وأهميتها فلا يتم التعامل معها أو تكليفها بأية مهام بسبب بعدها عن القطاع العملي، وأبرز هذه القطاعات هو المالي المتمثل بالمصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: علاقة المراكز البحثية في الاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية أحد أهم أركان النظام المالي الإسلامي، وهي تعتبر حديثة النشأة نسبة إلى البنوك التقليدية التي نشأت منذ ١١٥٧م^(١)، وعلى الرغم من حداثة هذه التجربة إلا أنها استطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة في تجميع الأموال وإعادة توظيفها من خلال أدواتها، ونظراً لسلامة الأسس التي قامت عليها كونها تعمل وفق مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية، فقد أخذت بالتوسع والانتشار الكبير خلال مدة وجيزة، حتى زاد الطلب عليها بشكل ملحوظ وكبير بعد الأزمة المالية التي وقعت عام ٢٠٠٨م، مما دعا دول غربية عدة إلى فتح أبوابها أمام المصارف الإسلامية، وإعادة صياغة بعض القوانين لديها لتتلاءم مع طبيعة النظام المصرفي الإسلامي.

لقد استمرت المصارف الإسلامية بالتوسع والانتشار طوال العقدين الأخيرين، حتى بلغ عددها ٤١١ مصرفاً إسلامياً حول العالم حتى نهاية عام ٢٠١٣م، تتمركز بشكل أكبر في الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي، كما توسع حجم أصول هذه المصارف ليلعب ١,٢ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠١٣م^(٢)، وكل الدلائل تشير إلى استمرار وتطور وانتشار أكبر سيكون من نصيب المصارف الإسلامية على صعيد النظام المالي العالمي، في ظل توجه كثير من المستثمرين إلى إقامة مصارف تمارس عملها وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والابتعاد عن الربا أخذاً أو إعطاءً، بل إن كثيراً من البنوك التقليدية أنشأت فروعاً لها تعمل وفق النظام المالي الإسلامي، للاستفادة من هذه التجربة خاصة بعد أن سلمت بشكل واضح من آثار الأزمة المالية العالمية، مقارنة بالبنوك التقليدية.



المصدر: عمل الباحث حسب تقارير تومسون رويترز ٢٠١٢م-٢٠١٣م

(١) ينظر: مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته، د. أحمد العجلوني، ص ٢٠٥.

(٢) ينظر: تقرير تومسون رويترز عام ٢٠١٣م، ص ٣٥، <https://ar.thomsonreuters.com/#home-intro>

والناظر في العلاقة الترابطية بين مراكز البحث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي وبين المصارف الإسلامية يجد فجوة كبيرة، فيما عدا ما ترعاه بعض المصارف الإسلامية من نشاطات معرفية تقوم بها بعض المراكز كإدارة المؤتمرات أو الندوات، وهذا لا يناسب بالتأكيد حجم هذه المؤسسات وما تملكه من أصول مالية أو ما تحظى به من إقبال الشرق والغرب إلى الاستفادة من هذه التجربة، كما أنها تملك رسالة وهدفاً ينبغي أن تسعى من خلال شراكتها لمراكز البحث للحصول على الخطط الاستراتيجية التي تضمن لها التطور والارتقاء وتحقيق التقدم نحو الهدف، كذلك فإن حاجة المصارف الإسلامية إلى البحوث والدراسات التي تدعم ابتكار وتطوير منتجاتها وخدماتها هو عين ما تملكه المراكز البحثية، التي تقوم على ثلة من الباحثين والممارسين الذين لديهم القدرة على استخراج الدرر من تراث الأمة الفقهي الزاخر، وبما يتناسب مع كيان المصارف الإسلامية ويحقق مصلحتها.

ومن المحزن أن نجد أول التحديات التي تواجه مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز، هو التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص وعلى رأسها المصارف الإسلامية^(١)، والتي من المفترض أن تكون الداعم الأول والمستفيد الأكبر من مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي.

في حين أننا نجد الحرص الشديد من الشركات الصناعية في العالم على إقامة مراكز بحث خاصة بها، وتعلن كبرى الشركات العالمية سنوياً عن إنفاقها على صعيد البحث والتطوير، من أجل أن تدعم توجهها التنافسي وتحافظ على صدارتها على مثيلاتها، فقد أوضح التقرير الصادر من شركة استراتيجي (بوز أند كومباني سابقاً) لعام ٢٠١٤م، الذي يتضمن قائمة ١٠٠٠ شركة الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير، فقد تصدرت هذه القائمة لعام ٢٠١٤م شركة جوجل وسامسونج ومايكروسوفت، وأما الشركات العربية فقد احتلت شركة سابك السعودية المرتبة ٢٧٢، حيث أنفقت الشركة على البحث والتطوير مبلغاً قدره ٤٤٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٤م، وأما في عام ٢٠١٣م فقد تصدرت القائمة شركة فولكس واجن حيث أنفقت على البحث والتطوير مبلغاً قدره (11.4) مليار دولار، تليها شركة سامسونج التي أنفقت (10.4) مليار دولار^(٢)، وهذا هو ما يميز الشركات التي تبحث عن النجاح والتوسع وتحقيق الأهداف من خلال أساليب عدة أهمها البحث والتطوير.

لذا فقد سعت الجامعات والمؤسسات العلمية الأمريكية والأوروبية إلى توجيه الطاقات العلمية من خلال تجمعات علمية صناعية تتوفر فيها المكان المناسب لربط أبحاث الجامعات والمؤسسات العلمية بالتطبيقات الصناعية، بهدف ربط المؤسسات العلمية بمؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

(١) ينظر: تجربة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي» د. فضل عبد الكريم محمد، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة

الملك عبد العزيز، مقدمة للمؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي ٢٠٠٨م، ص ١٣١.

(٢) ينظر: تقرير «الاستراتيجي» الإنفاق على البحث والتطوير، جريدة أخبار الخليج، العدد (١٣٣٧٤)، ٤ نوفمبر ٢٠١٤م،

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/article/13374/52162.html>. تقرير «بوز أند كومباني»

الإنفاق على البحث والتطوير، جريدة البورصة المصرية، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣م، <http://www.alborsanews.com>

٢٠١٣/١٠/٢٤/

والذي يعد شرطاً ضرورياً للتقدم الاقتصادي والمعرفي معاً^(١).

وإن العالم المعاصر ينظر إلى تجربة الصيرفة الإسلامية على أنها حققت نجاحاً وثباتاً، ومنتظر كثيراً من البحوث والدراسات التي تدعم وتطور هذه التجربة، ويبحث أيضاً عن نظريات الاقتصاد الإسلامي في تحديد ومعالجة المشكلات الاقتصادية، فالفرصة كبيرة وسائحة إلى أن تأخذ الصيرفة الإسلامية مكانتها وحصتها في السوق المالي العالمي، ولكن هذا يتطلب عملاً وتطويراً من أجل إرساء قواعد وأسس هذا النظام، من خلال إقامة ودعم مراكز بحثية تقوم على وضع خطط استراتيجية، ودراسات وبحوث في تطوير الأعمال وإيجاد الحلول المطلوبة، وتحمل أعباء صياغة ونقل هذه التجربة إلى الشرق والغرب بصورة واضحة لدى الآخرين، فإن كثيراً من الباحثين الغربيين ينظرون بتفاؤل لمستقبل الاقتصاد الإسلامي كما بين الدكتور محمد شوقي الفنجرى ذلك، وهو يحكي عن كتاب "الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي" للكاتب الاقتصادي الفرنسي جاك أوستري، حيث انتهى إلى: أن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في الاقتصاديين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي يبدو في نظره أنه سيسود عالم المستقبل لأنه أسلوب كامل للحياة يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ^(٢).

المبحث الرابع: تنظيم العلاقة بين مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية

إن طبيعة عمل ونشاط مراكز البحوث قائم على البحث والدراسة، والبحث العلمي ينقسم إلى أكاديمي وغالباً ما يكون نظرياً، يناقش صاحبه فكرة أو يطورها، وإلى تطبيقي، وهذا يتطلب التواصل مع المؤسسة للاطلاع على نشاطها وطرق عملها، من أجل المناقشة والمعالجة والتطوير، وبه يحصل التفاعل والارتباط من قبل المركز البحثي مع المجتمع ومؤسساته الهامة والأساسية كالمالية وغيرها، وأيضاً يشتمل علم الاقتصاد على مواضيع منهجية تتمثل بالتحليل الاقتصادي المعني بدراسة الواقع، والنظم الاقتصادية المعني بدراسة النظم والمقارنة بينها، والسياسات الاقتصادية المعني بدراسة الإجراءات الممكنة.

كما أن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة ملحة إلى جهة علمية تخصصية تقيس أداءها وتحدد مشكلاتها وتمدها بالأفكار والحلول والخطط التطويرية، فينبغي أن تكون هناك علاقة وطيدة وشراكة قوية بين المصارف الإسلامية ومراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي، كما من الضروري بمكان أن تكون هذه العلاقة منتظمة بمحددات وروابط نسوقها مفصلاً بإذن الله، قوام هذه الروابط والمحددات على الطرفين وهما المراكز البحثية في الاقتصاد، والمصارف الإسلامية.

(١) ينظر: علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن، علي الدوش، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية، ص ٢.

(٢) ينظر: ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، محمد شوقي الفنجرى، ص ١١٦ و ١١٧.



فيجب أن يكون لمراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي دور في خدمة الصناعة المالية، واهتمام بأداء رسالتها في تنمية المجتمع اقتصادياً ومعالجة قضاياها الأساسية، فلا يمكن أن تكون هذه المراكز بمعزل عن المصارف الإسلامية والصناعة المالية، ولا يمكن أيضاً أن تستغني المصارف الإسلامية عن نتائج هذه المراكز من البحوث العلمية والتقارير والتوصيات، فيجب أن تتوثق الصلة بينهما من أجل التقدم والازدهار، ووضع خطة مشاركة تربط المراكز بالمصارف الإسلامية فتخصص لها جزءاً من البحوث وتقدم لها الخبرة والمشورة عند الحاجة، كما تسهم المصارف الإسلامية في تحديث ودعم المراكز البحثية، وتمويل البحوث المتعلقة بنشاطها، ليتحقق الهدف المشترك وهو تنمية المجتمع وتقدمه.

وأهم هذه المحددات التي تنظم علاقة مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية هي كالتالي:

أولاً: الابتكار والتطوير:

إن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل كبير على محاكاة البنوك التقليدية في إطار المنتجات والخدمات والإجراءات، وتبذل جهداً على تحويلها وأسلمتها لتتلاءم مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، ومن المعلوم أن المصارف الإسلامية تختلف في أسسها ومعاييرها وأدواتها عن البنوك التقليدية، فمن المفترض أن تكون لها استقلاليتها وخصوصيتها عن غيرها، فيكفيها أنها تنهل من المعين الصافي وهو التشريع الإسلامي الذي جاء به الوحي من الله سبحانه وتعالى، إضافة إلى تراث زاخر يمتد إلى أربعة عشر قرناً، حوى مسائل وحلول وابتكارات سطرها علماء الأمة وفقهاؤها، ولكن تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة من قبل متخصصين لتسهم في تطوير ممارسات ونشاطات المصارف الإسلامية.

فلا بد للمصارف الإسلامية أن تدرك أن مستقبلها مرهون بالبحث، فأزمة تكرار ومحاكاة تلك المصارف للمنتجات المالية التقليدية على وشك الأفول، لأن المالية التقليدية هي الأخرى تشهد تغييرات أساسية، كزيادة الإقبال على تحقيق مبدأ الشراكة على مستوى الاستثمارات، لذا فإن قيام المصارف الإسلامية باستثمار جزء من أموالها في مجال البحث العلمي من الممكن أن يساعدها على إبداع وابتكار منتجات جديدة تستجيب للاهتمامات التي تشغل بال الإنسانية، وهذا من شأنه أن يفتح الصناعة المالية الإسلامية ميزة أكبر على نظيرتها التقليدية، فتكون هذه الصناعة في وضع يسمح لها باقتناص الفرصة، بالنهل بعناية من ماضيها الإسلامي مع النظر في المستقبل البعيد لإصدار

منتجات مالية عادلة قائمة على مبدأ الشراكة والتوازن إضافة إلى القيم الأخلاقية.^(١) والمراكز البحثية إذا ما تم التنسيق معها فهي تستطيع أن تطور وتبتكر لصالح المصارف الإسلامية ، وذلك في جوانب تطبيقية عدة منها:

- ١- مجال صيغ التمويل
- ٢- مجال صيغ الاستثمار
- ٣- مجال السياسة والإدارة المالية
- ٤- مجال الخدمات المصرفية
- ٥- آليات الاستفادة من النظم المحاسبية والإدارية، والتقنية الحديثة.

فينبغي أن تبادر المصارف الإسلامية بنفسها إلى عقد شراكة مع مراكز البحث، لتحظى بمزيد من الدراسات التي تقدم لها ابتكاراً وتطوراً على صعيد العقود والأدوات وغيرها، يجعلها أكثر قدرة على التنافس والاستمرار، ويحقق لها مكاسب وعوائد مالية أكبر، إضافة إلى المحافظة على ثوابتها ومسيرتها في تحقيق رسالتها التنموية.

ثانياً: التدريب والتعليم:

تمتلك المراكز البحثية نخبة من أصحاب الخبرة والدراية في إجراء البحوث، إضافة إلى الخبرات المكتسبة في الإلقاء ووسائل التواصل كونهم في الغالب أعضاء هيئة تدريس، ولديهم القدرة الكافية على التدريب والتأهيل، وإعداد برامج وخطط تدريبية موازية لما يقوم به المركز البحثي من أعمال أخرى.

وإن التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتطور المصارف الإسلامية يعتمد ليس فقط على التدريب المهني والإداري والفني، وإنما يستلزم كذلك تأهيل الفرد العامل في المصارف الإسلامية من الناحية الثقافية والمعرفية التي تتعلق بشكل مباشر بعمله ونشاطه، بحيث يتحقق لديه التوازن بين الجانب المهني والجانب المعرفي، فمن غير الحسن أننا نجد في بعض المصارف الإسلامية التي استقطبت عدداً من الموظفين القادمين من البنوك التقليدية ممن لديه الخبرة المهنية في الأداء المصرفي ولكن ليس لديه أدنى مستوى من الثقافة المصرفية الإسلامية، فلا يرى فرقاً بين المنتجات التقليدية والإسلامية، فيعرض منتج المراجعة لعملاء المصارف الإسلامية على أنه قرض مقابل فوائد مقسطة، وهذا مما يشوه صورة ومستقبل الصيرفة الإسلامية.

لذا فإن رفع مستوى كفاءة الفرد العامل وزيادة إنتاجيته تتطلب دعم سياسات التدريب في مجالات المهنة والإدارة والمعرفة وتنمية المهارات لتحقيق التوافق بين أداء العامل والرسالة التي تحملها مؤسسته

(١) ينظر: مقترح رؤية استراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي، بحث لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز، مقدمة للمؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي ٢٠٠٨م، ص ٦٣.

التي يعمل تحت مظلتها، إضافة إلى التوافق مع النظم المحاسبية والإدارية والفنية الحديثة، وهذا يمكن أن تحصل عليه المصارف الإسلامية عند ارتباطها وشراكتها مع مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي.

ثالثاً: القياس والتقييم:

تحتاج المصارف الإسلامية إلى وحدة قياس وتقييم، تعمل على دراسة المنتجات والخدمات والعمليات التي تقوم بها إدارات المصرف، وقياس مدى تطابق هذا الأداء للمعايير الشرعية أو الفتاوى المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية لدى المصرف، كذلك دراسة وتقييم كفاءة الإجراءات التطبيقية وفق المؤشرات المعتمدة التي يضعها البنك المركزي والتي تمثل معايير إسلامية ودولية، إضافة إلى قياس كفاءة استخدام الموارد المالية وضبط التحكم في إدارة السيولة، وقياس مخاطر صيغ التمويل أو الاستثمار وتقييم كل صيغة منها، وهذه المتطلبات يمكن أن تحصل عليها المصارف الإسلامية في حالة ارتباطها وشراكتها لمراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي.

فإن المراكز البحثية لديها القدرة على مراقبة المصارف الإسلامية مراقبة كلية لا تتعارض مع الرقابة الداخلية والشرعية، وتعمل من خلالها على قياس الكفاءة والقدرة، سواء لدى العاملين لتحديد بعد ذلك الاحتياجات التدريبية وتعمل على تصميم البرامج التدريبية المطلوبة، أو على مستوى الأداء المصرفي والمالي والاستثماري وفق المنظور الاقتصادي والإسلامي، ثم يمكنها أن تقارن ذلك مع المصارف المماثلة أو التقليدية لتخرج بتقييم يمكن أن يساهم في تطوير الأداء وزيادة الكفاءة لدى المصرف الإسلامي.

كما أن المراكز البحثية يمكنها أن تقوم بدراسة وتقييم السوق، وتحديد حاجة ورغبة العملاء، أو قياس رضا العملاء عن المصارف الإسلامية وما تقدمه من صيغ وخدمات من خلال استطلاع الرأي، ثم تقوم بتحليل وتقييم تلك البيانات ووضع المعالجات المناسبة لتزود بها المصارف الإسلامية، لذا فإن وجود وحدة للقياس والتقييم هو لصالح المصارف الإسلامية، فهو يضمن لها استمرارها في التقدم ورفع قدرتها على التنافس، وقبل ذلك هو ضامن لها بأنها تسير وفق الرسالة التي خطتها في بداية الانطلاقة وأول الطريق.

رابعاً: توصيف المشكلات والمعالجات الممكنة:

إن أي مؤسسة تريد البقاء بحيوية والاستمرار بفاعلية لابد لها من تحديد القيود والمشكلات التي تواجهها، وأن تمتلك القدرة بنفسها أو من خلال شريك أساسي لها على تحسس المتغيرات والظروف والمؤثرات التي يمكن أن تهدد بقائها أو تضعف قدرتها التنافسية، فتقوم بتعزيز مواطن القوة وتصحيح ومعالجة السلبيات لتحقيق وبناء الأداء المطلوب.

تعمل مراكز البحث من خلال أساليب البحث العلمي الميدانية كأسلوب الاستبانة والمقابلة إضافة

إلى العلوم الإحصائية ثم التحليل على توصيف المشكلات وبيان أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، وربما استشعار الأزمات، لتضع بعد ذلك التوصيف الناجع للمصرف الإسلامي في حل المشكلات أو تفادي خطر الأزمات، وذلك في ضوء الواقع والظروف والمعطيات.

وبما تملكه المراكز البحثية من باحثين متخصصين فإنها تقوم بعرض المشكلات على الأدلة الشرعية وما توصلت إليه المجمع الفقهي والفتاوى المعاصرة، وبعد أن تتوصل إلى الحكم الشرعي تضع الأساليب والسياسات التي لا تتعارض مع النظرية الاقتصادية من أجل تطبيق هذا الحكم، وبذلك يكون قد حل مشكلة مالية أو تنفيذية أو إدارية أو نقدية،

وأبرز الوسائل التي تتناول فيها مراكز البحث مشكلات المصارف الإسلامية وتطرح فيها طرق المعالجة، وكذلك ترسم فيها خططاً مستقبلية، وترصد فيها الأزمات والمؤثرات الاقتصادية الخارجية، هي كالتالي:

١- البحوث والدراسات

٢- الندوات وورش العمل المتخصصة

٣- المؤتمرات العلمية

حيث تكون أغلب موضوعات الندوات والمؤتمرات وغيرها حول المشكلات العملية في الواقع التطبيقي لدى المصارف الإسلامية، أو الظواهر والمتغيرات والأحداث الخارجية ومدى تأثيرها على المصارف الإسلامية، وكيفية التصدي أو تلافي شررها، مثلاً منذ بداية مطلع هذا العام ٢٠١٥م، وحتى الشهر الثامن منه وأسعار النفط في السوق العالمي تشهد انخفاضاً وتراجعاً كبيراً، فبينما تجاوز سعر النفط في العام الماضي ١٠٠ دولاراً، إذا به اليوم ينخفض إلى أدنى مستوياته منذ خمسة أعوام ليصل إلى أقل من ٥٠ دولاراً، وهذا مؤشر ينذر بأزمة ربما تنعكس على المصارف الإسلامية، وخاصة في البلدان التي يتجاوز حجم إيراداتها النفطية ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات، فلا بد أن تسارع المراكز البحثية بدراسة ومناقشة هذا الانخفاض ومدى تأثيره وكيفية التصدي لسلبياته وانعكاساته على المصارف الإسلامية.

خامساً: تمويل البحوث والخطط التنموية

إن نجاح وتفوق المصارف الإسلامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل ما تنفقه على البحث والتطوير، فبقدر ما تمول البحث العلمي تحصل على قفزات تنموية ونجاحات ترفع عوائدها المالية، من خلال نتائج البحوث التي تشخص لها ضعف منتج معين، أو تطوير وابتكار منتج آخر، أو تقليل تكاليف أو تجنب مخاطر أو غير ذلك، كما أن الدعم الذي تقدمه المصارف الإسلامية على البحوث والدراسات، يثبت شراكتها الأساسية في تنمية المجتمع وتقدمه العلمي والاقتصادي، وهو جزء من هدفها ورسالتها.

إن المراكز البحثية تحتاج إلى تخصيص ميزانية سنوية مناسبة لتقوم بأعباء البحث والدراسة، إضافة

إلى نشاطاتها العلمية الأخرى، وتتكفل بأتعاب الباحثين ومساعدتهم، وتكاليف الأدوات والوسائل المستخدمة في نشاط المركز الأساسي، وعملياً المراكز البحثية لا تستطيع أن تغطي جميع هذه المصاريف، وإذا ما اقتصر على الدعم المتحصل من الجامعة أو الحكومة والذي غالباً ما يكون متواضعاً فإنه سيؤثر على نتائجها العلمي، لأنها المراكز البحثية التابعة للجامعات تضطر إلى أن تقتصر على هيئات التدريس لديها في نشاطاتها العلمية، وهؤلاء لا يستطيعون أن يبذلوا كثيراً من الوقت لديها بسبب انشغالهم في الأعمال التدريسية والأكاديمية، مما يحتم على المراكز البحثية العلمية أن تبحث عن شريك آخر وداعم قوي، يدفع بعجلتها ويسهم في تحسين وتجهيز أدوات البحث العلمي، بحيث تتطور مجالات البحث وإمكانيات الاكتشاف والتطوير، وقدرة الحصول على المعلومة والخروج بنتائج علمية وواقعية بعد التحليل والقياس، تدعم المصارف الإسلامية، لذلك ليس عبثاً ما تقوم به الدول المتقدمة أو الشركات الكبرى من رفع حجم الإنفاق على البحوث والتطوير، دون أن تحصل على مردود كبير يحقق لها حماية مواقعها التنافسية، بل إن العالم اليوم لا يتحدث عن تمويل البحث العلمي وإنما أصبح يتحدث عن الاستثمار في البحث والتطوير، بمعنى أن يتم تسخير طاقة الباحث العلمي وإبداعاته وخبراته في استخراج نتائج ايجابية وحلول مناسبة تكون مادة لبناء علاقة تبادلية اقتصادية تنموية مع أطراف أخرى في المجتمع، وفق صيغ وعقود تحفظ للطرفين حقوقهما وواجباتهما.

لذا ينبغي على مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي أن تسعى إلى بناء شراكة تحقق لها تمويلاً يسهم في بناء منظومتها، ويطور من نشاطها وعملها، وخاصة مع المصارف الإسلامية التي أضحت اليوم الركن الأساس في نظام الاقتصاد الإسلامي، بسبب ما حققته من انتشار واسع ونتائج مالية عالية، والتي ألزمت نفسها بمسؤولية تنمية المجتمع والعمل على جميع ما يحقق الوعي والثقافة بالاقتصاد الإسلامي، كما ينبغي على مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي أن تنوع من مصادرها فلا تقتصر فقط على الدعم الحكومي من خلال الجامعات والهيئات، وذلك ما يعزز مكانتها واستقلاليتها في جميع ما تطرحه من خطط ومشاريع تنموية، ونتائج وحلول اقتصادية.

سادساً: إتاحة معرفة الواقع التطبيقي:

إن البحث في القضايا المعاصرة يتطلب لزماً معرفة الواقع التطبيقي، وتصوره تصوراً واضحاً لا لبس فيه قبل إصدار الحكم، فالقاعدة تقول (الحكم على الشيء فرع عن تصوره)، فلا يستطيع الباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يحكم على مسألة في الصيرفة الإسلامية إلا بعد أن يتصورها على حقيقتها وبشكل دقيق، حتى يكون الحكم مطابقاً للواقع التطبيقي لها، كما هو في المصارف الإسلامية، ولكن من المؤسف أن نرى بعض الباحثين الذين يمتازون بحسن البحث والدراسة النظرية والمعيارية في الاقتصاد الإسلامي لكنهم يفتقرون إلى الدراسات الواقعية التطبيقية بسبب عدم معرفتهم الدقيقة للوقائع كما هي في المصارف الإسلامية، فلا يستطيع أن يسهم أحدهم بشكل فعال في التطوير والابتكار أو الحلول والمعالجات التي تلي حاجة المصارف الإسلامية وتلامس واقعه العملي.

وإن أهم بيئة يتحصّل الباحث منها على قضايا معاصرة يمكن أن تكون مادة لبحثه ودراسته، أو موضوعاً يناقشه في ندوته أو مؤتمره، هي المصارف الإسلامية التي تعتبر ركناً أساسياً في نظام الاقتصاد الإسلامي، والجزء الأكثر حيوية فيه، لذا لا يمكن أن تستغني المراكز البحثية في الاقتصاد عن معرفة واقع هذه المصارف، وعن المستجدات وتفصيل المنتجات والخدمات، فكان لزاماً عليها التنسيق والتعاون كي تُفتح لها الأبواب، وتتيح لها المصارف الإسلامية معرفة الواقع التطبيقي، مقابل أن تدعمها بالبحوث والدراسات التي ترفع من كفاءة الأداء فيها.

وإن من النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات تؤشر إلى غياب التوجيه البحثي لدى الباحثين في العالم العربي، مما دعا بعض الباحثين إلى وصف هذه الظاهرة بالانفصال التام للبحث العلمي عن المؤسسات الإنتاجية في المجتمع العربي، وعن معالجة قضايا ومشكلات مختلفة تهم المجتمع العربي ويتطلبها الواقع الفعلي.^(١)

سابعاً: إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات:

إن البحث العلمي الرصين لا يمكن أن يستغني عن البيانات والمعلومات والدراسات السابقة، كي يستطيع الباحث أن يبني تحليلاته وتناججه على بيانات وإحصاءات حقيقية، وأيضاً لا بد أن يطلع على ما قام به الآخرون فيأتي بما هو جديد وذا قيمة مضافة، وإن فقدان البيانات والمعلومات الاقتصادية يعد من المشكلات التي تواجه مراكز البحث في الاقتصاد، فمثلاً يعاني بعض الباحثين من قلة البيانات اللازمة لإجراء البحث فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية أو انعدامها كلياً، لأن المصارف الإسلامية تعدّها حساسة، ولا تجبذ الاطلاع على تفصيلات وإحصاءات وبيانات تتعلق بجانبها، كذلك لا يمكن لمراكز البحث في الاقتصاد النهوض والتقدم بشكل سليم ما لم تحصل على الدراسات الجديدة والدوريات والتقارير المتخصصة التي تصدرها المؤسسات المعلوماتية، والتي تتيح لمراكز البحث الاستفادة مقابل رسوم سنوية.

وهنا تظهر الشراكة بوضوح بين المصارف الإسلامية ومراكز البحث، حيث ترفد المصارف الإسلامية مراكز البحث بالبيانات المتعلقة بها مقابل الحصول على دراسات وتوصيات تنفعها في الابتكار والتطوير ومعالجات المشكلات، كما تدعم المصارف الإسلامية مراكز البحث لإقامة قاعدة بيانات ومعلومات، ليحصل الباحثون على المعلومات الجديدة، ويعملون على متابعة ورصد أحدث الدراسات، وخاصة ما يتعلق بالسوق العالمي والبيئة الاقتصادية، ويتضمن النظرة الاستشرافية، مقابل أن تحصل المصارف الإسلامية على التحليل العلمي الرصين، إضافة إلى الدراسات المتضمنة للخطط المستقبلية والتنموية، كما أن هذا الدعم يمكن مراكز البحث في الاقتصاد من قراءة ومتابعة

(١) ينظر: واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، د. علي البومحمد و أ.د. سميرة البدري، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي سنة ٢٠١٢م، ص ٦٣١

أنشطة وتقارير المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي وإصدارات بازل، ثم استخلاص ما يخص نشاط وعمل المصارف الإسلامية، ويحقق لها رفع الكفاءة.

كما أن دعم المصارف الإسلامية لإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات، يتيح لها أن تستفيد من نشاطات هذا المجال الحيوي، الذي يقوم نيابة عنها باستطلاع الرأي العام لقياس كفاءة أي منتج أو خدمة أو نشاط يهم المصارف الإسلامية معرفة الرأي المجتمعي فيه، قبل أن تصدر قراراتها بخصوصه، ليكون المؤشر الذي تقاس به الكفاءة التسويقية، والموجه لكيفية استقطاب العملاء والمستثمرين في أوساط التعاملات المصرفية، فالمراكز البحثية في الاقتصاد تمتلك وسائل وآليات ذات مصداقية في النتائج وقدرة على قياس جودة وكفاءة الأداء.

وإن مما يقلل من رصانة وقوة البحث العلمي هو ضعف المعلومة أو عدم توفر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة، كي تتيح للباحث المعلومات والبيانات الحديثة التي تعتبر الأساس في إعداد البحوث والدراسات، كما يرى الأستاذ يوسف كمال بأن البحث في الاقتصاد الإسلامي يتطلب أمرين:

١- حقائق المعلومة الاقتصادية، وهي حسب رأي الاقتصادي الإنجليزي الشهير كينز «دراسة الحاضر في ضوء الماضي ولغرض المستقبل، ولا يجب أن يغيب أي جزء من طبيعة الإنسان ومؤسساته عن عين الباحث»

٢- ضوابط الحكم الشرعي، حيث يحتاج إلى علم اللغة والقراءات وأسانيد الحديث ومعرفة الناسخ والمنسوخ والحديث وأحوال الصناعات والفلاحة والحياسة والسياسة^(١).

فإضافة إلى تأثير شحة الكتب والدوريات خاصة منها تلك التي تتعلق بدراسة القضايا المعاصرة، كذلك تؤثر قلة البيانات اللازمة لإجراء البحث وانعدامها كلياً على البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، ونخص بالحديث تلك التي تتعلق بقضايا تعدد المصارف حساسة إضافة إلى صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات من جانب الحكومة.

المبحث الخامس: آلية تنظيم علاقة مراكز البحث في الاقتصاد بالمصارف الإسلامية:

بعد أن عرفنا الروابط التي يمكن أن تحدد وتنظم علاقة المراكز البحثية في الاقتصاد بالمصارف الإسلامية، نذكر هنا الآلية التي تتشكل من خلالها العلاقة، وتحقق الشراكة بين الطرفين، وتضع على عاتق كل منهما التزامات وحقوق للآخر لا بد من الالتزام والإيفاء بها، وآلية هذه العلاقة على شكلين:

١- أن يكون مركز البحث في الاقتصاد تابع للمصرف الإسلامي:

وهو أن يقوم المصرف الإسلامي بتأسيس مركز تابع له يشرف بشكل مباشر عليه، ويتحمل

(١) ينظر: دور الإعلام في تطوير البحث في الاقتصاد الإسلامي، عبد الحافظ الصاوي، بحث منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص ٤٨٠، <http://www.kantakji.com/research-development.aspx>.

نفقة برامجه ونشاطاته ومخصصات الباحثين والخبراء القائمين عليه، ويجعل غالب نتاج هذا المركز متاحاً لجميع المهتمين والمتخصصين للاستفادة، فينهلوا من بحوثه ودراساته وإصداراته الدورية والعلمية وندواته ومؤتمراته، انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية وإيمانه بتحمل هذه الرسالة، وتحقيقاً لأحد أهم أهدافه وهو ما يتعلق بنشر ثقافة ومعرفة الاقتصاد الإسلامي، وحسب علمي لا يوجد مركز بحثي في الاقتصاد الإسلامي تابع لمصرف إسلامي غير المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، فيما عداه توجد مراكز بحثية تابعة للمؤسسات العلمية والأكاديمية كالجامعات وغيرها.

٢- أن يكون مركز البحث في الاقتصاد غير تابع للمصرف الإسلامي:

وهو أن يكون مركز البحث في الاقتصاد غير تابع للمصرف الإسلامي، وفي الغالب يكون تابعاً لجامعة أو مؤسسة أكاديمية، وهنا تكون العلاقة مبنية على التعاقد بين الطرفين، بحيث يوفر المركز للمصرف جزءاً من نشاطه وعمله، ويخصص له مجموعة من البحوث والدراسات المحددة مسبقاً لتخدم المصرف الإسلامي في رفع كفاءة أدائه، كذلك تكون التكاليف في مثل هذه الحالة أقل من أن يؤسس المصرف مركزاً خاصاً به، كما أن المركز يحصل مقابل ما يقدمه للمصرف على قيمة مالية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، ويحصل أيضاً على الشراكة مع المصرف التي تتيح له معرفة الواقع التطبيقي، وبعض الإحصاءات والبيانات والمشكلات التي تحرك عجلة البحث وتدفع إلى إنتاج الأفكار وخطط التطوير.

المبحث السادس: حلول عملية لتحقيق العلاقة بين مراكز البحث في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

يمكن استعراض جملة من الحلول العملية التي تحقق علاقة وطيدة وبناءة لمراكز البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي مع المصارف الإسلامية، وتنعكس على مصالح وأهداف كل منهما، وتقوم هذه الحلول على عدة جهات نتطرق لها حسب الجهة المنوط بها كالتالي:

أولاً: الجهات الإشرافية العليا: يمكن للجهات الإشرافية العليا التي تنظم وتراقب وتشرف على المؤسسات المالية كالمصارف المركزية وغيرها بأن توجه المصارف الإسلامية إلى التعاون وبناء علاقة مع المراكز البحثية المعتمدة، وذلك من خلال إيجاد صيغة للتوجيه تكون المصارف شبه ملزمة بذلك أو تتيح لها بعض الميزات أو أي شكل من أشكال الدعم حسب الصيغ المعمول بها أو المتاحة، من أجل دفع المصارف الإسلامية إلى تفعيل جانب البحث العلمي والاستفادة من الخبرات المتخصصة في تطوير ورفع كفاءة العمل المصرفي الإسلامي.

١- مجلس الإدارة: جميع المصارف الإسلامية تنص في نظامها وسياساتها على تحمل المسؤولية الاجتماعية، وأن جانب التطوير والابتكار من أولى اهتماماتها، وأنها تسعى إلى الارتقاء وتحقيق أهدافها، وأن مجلس الإدارة مسؤول عن تجنب أموال المساهمين لمخاطر الأزمات والتحديات، وربما هذا لا يتأتى مجرداً وبعيداً عن البحث العلمي الرصين، الذي يبحث في نشاطات وخدمات المؤسسة ومدى قبولها، واستشراف مستقبلها وإمكانية تحقيق أهدافها، وأهم التحديات والأزمات التي تعصف بها وكيفية التخلص منها وتجاوزها، لذا ينبغي لمجلس الإدارة من منطلق المسؤولية الاجتماعية والتزامه بتحقيق التطوير والابتكار وتجنب المخاطرة بأموال المساهمين، أن ينظم علاقة قوية مع مراكز البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي لتكون له الداعم والساند في تحمل مسؤولياته تجاه المؤسسة ومساهميها.

٢- الهيئة الشرعية: تحتاج الهيئات الشرعية إلى كثير من الدراسات والبحوث التي تتعلق بمسائل حديثة ومعاصرة ويشكل مستمر، وربما لا تستطيع أن تجزم في قضية محدثة إلا بعد مراجعة إجراءاتها وآثارها، كما أنها مسؤولة عن تقييم المنتجات والخدمات والنشاطات التي يقوم عليها المصرف الإسلامي وعن مدى تطابقها نظرياً وتنفيذاً من الناحية الشرعية أو مدى تحقيق هدفها لدى العملاء والمجتمع، وهذا كله ليس بوسع الهيئات الشرعية العمل به بشكل بحثي علمي مبني على دراسات وإحصاءات واستفتاءات وغيرها من وسائل جمع المعلومات وتحليلها لمعرفة أثرها على المصارف الإسلامية والمجتمع، لذا ينبغي على الهيئات الشرعية دعم هذه المراكز وتوجيه المصارف الإسلامية إلى إقامة علاقة متينة تحصل بموجبها على جميع ما ذكرنا.

كذلك من المعلوم أن الهيئات الشرعية تلزم المصارف الإسلامية التي تستثمر في سوق الأسهم بتجنب جزء من أرباح الأسهم المختلطة ووضعها في حساب خاص لصرفها في وجوه الخير، وتلزمها كذلك بعدم التصرف بهذا الحساب دون موافقة الهيئة الشرعية، لذا من الممكن أن توجه الهيئة الشرعية المصرف الإسلامي إلى تبني بحوث ودراسات عامة تخدم الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية بشكل عام من خلال هذا الحساب.

٣- إدارة الاستثمار: إن كثيراً من المؤسسات الصناعية والتنموية وغيرها أصبحت اليوم تضيف إلى ممتلكاتها الأصول المعرفية، وفي مقدمتها نتاج البحث العلمي من دراسات وتقارير وإصدارات وغيرها، حيث أصبح هذا المجال الواسع مقصداً لكثير من المؤسسات التي تبحث عن تحقيق القفزات العملاقة والتطور الرائد في تحقيق أهدافها، فهو فرصة للاستثمار في مجال التطوير والابتكار ينبغي للمؤسسات المالية الإسلامية دراستها والولوج فيها، كما أصبحنا نرى اليوم مؤسسات

ثانياً: البنك:

• مجلس الإدارة: جميع المصارف الإسلامية تنص في نظامها وسياساتها على تحمل المسؤولية الاجتماعية، وأن جانب التطوير والابتكار من أولى اهتماماتها، وأنها تسعى إلى الارتقاء وتحقيق أهدافها، وأن مجلس الإدارة مسؤول عن تجنب أموال المساهمين لمخاطر الأزمات والتحديات، وربما هذا لا يتأتى مجرداً وبعيداً عن البحث العلمي الرصين، الذي يبحث في نشاطات وخدمات المؤسسة ومدى قبولها، واستشراف مستقبلها وإمكانية تحقيق أهدافها، وأهم التحديات والأزمات التي تعصف بها وكيفية التخلص منها وتجاوزها، لذا ينبغي لمجلس الإدارة من منطلق المسؤولية الاجتماعية والتزامه بتحقيق التطوير والابتكار وتجنب المخاطرة بأموال المساهمين، أن ينظم علاقة قوية مع مراكز البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي لتكون له الداعم والساند في تحمل مسؤولياته تجاه المؤسسة ومساهميها.

• الهيئة الشرعية: تحتاج الهيئات الشرعية إلى كثير من الدراسات والبحوث التي تتعلق بمسائل حديثة ومعاصرة ويشكل مستمر، وربما لا تستطيع أن تجزم في قضية محدثة إلا بعد مراجعة إجراءاتها وآثارها، كما أنها مسؤولة عن تقييم المنتجات والخدمات والنشاطات التي يقوم عليها المصرف الإسلامي وعن مدى تطابقها نظرياً وتنفيذاً من الناحية الشرعية أو مدى تحقيق هدفها لدى العملاء والمجتمع، وهذا كله ليس بوسع الهيئات الشرعية العمل به بشكل بحثي علمي مبني على دراسات وإحصاءات واستفتاءات وغيرها من وسائل جمع المعلومات وتحليلها لمعرفة أثرها على المصارف الإسلامية والمجتمع، لذا ينبغي على الهيئات الشرعية دعم هذه المراكز وتوجيه المصارف الإسلامية إلى إقامة علاقة متينة تحصل بموجبها على جميع ما ذكرنا.

• كذلك من المعلوم أن الهيئات الشرعية تلزم المصارف الإسلامية التي تستثمر في سوق الأسهم بتجنب جزء من أرباح الأسهم المختلطة ووضعها في حساب خاص لصرفها في وجوه الخير، وتلزمها كذلك بعدم التصرف بهذا الحساب دون موافقة الهيئة الشرعية، لذا من الممكن أن توجه الهيئة الشرعية المصرف الإسلامي إلى تبني بحوث ودراسات عامة تخدم الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية بشكل عام من خلال هذا الحساب.

• إدارة الاستثمار: إن كثيراً من المؤسسات الصناعية والتنموية وغيرها أصبحت اليوم تضيف إلى ممتلكاتها الأصول المعرفية، وفي مقدمتها نتاج البحث العلمي من دراسات وتقارير وإصدارات وغيرها، حيث أصبح هذا المجال الواسع مقصداً لكثير من المؤسسات التي تبحث عن تحقيق القفزات العملاقة والتطور الرائد في تحقيق أهدافها، فهو فرصة للاستثمار في مجال التطوير

والابتكار ينبغي للمؤسسات المالية الإسلامية دراستها والولوج فيها، كما أصبحنا نرى اليوم مؤسسات كبرى مثل تومسون رويترز الإعلامية كيف استحوذت على تصنيفات المجالات العلمية مثل (ISI) وغيره، وأنشأت قاعدة بيانات لجميع المؤسسات والشركات العاملة، إضافة إلى أنها أقامة شركات مع مؤسسات بحثية لغرض إصدار التقارير والدراسات المالية وتسويقها وبيعها، فينبغي أن تفكر المؤسسات المالية بالاستثمار في مجال البحث العلمي المتخصص لتحقق به إنجازات كبيرة ومستويات متقدمة.

ثالثاً: مركز البحث العلمي: تعتبر المالية الإسلامية الأكثر حيوية ونشاطاً مقارنة ببقية مجالات الاقتصاد الإسلامي، مما يوفر مساحة كبيرة للبحث العلمي ودراسة المسائل المستحدثة، فحري بمراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي أن تبادر هي بإثبات ضرورة شراكة المؤسسات المالية الإسلامية لها من خلال دراسة جزئيات يحتاجها البنك أو تقييم بعض الخدمات أو المنتجات التي يقدمها البنك وتقديمها كدعم للمؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد التقارير التي تحدد مستوى النشاطات المصرفية وجودتها، وعقد الندوات واللقاءات العلمية التي تناقش وتستشرف وتقدم الرؤيا المستقبلية بحضور وتمثيل كبير للمؤسسات المالية الإسلامية، فهذا كله يؤسس لشراكة ويني علاقة من غير الممكن الانفكاك عنها، لأن المؤسسات المالية الإسلامية قد لمست واستفادت من دعم ونصح وترشيد مراكز البحث العلمي لها.

الخاتمة

وبعد أن استعرضت لواقع علاقة مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي بالمصارف الإسلامية وتناولت أهمية الارتباط وضرورته لكلا الطرفين يمكن أن أجمل النتائج التي توصلت إليها وهي كالتالي:

- ضعف العلاقة بين مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.
- غياب الدعم الحقيقي والفاعل لحركة البحث العلمي من قبل المصارف الإسلامية.
- ابتعاد موضوعات البحث والدراسة لدى مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي في الغالب عن مشكلات وواقع المصارف الإسلامية.
- حاجة المصارف الإسلامية إلى نتاج أفكار الباحثين والمتخصصين وابتكارهم لمنتجات أصيلة تنطلق من التراث الفقهي وتناسب الواقع التطبيقي.

التوصيات :

١. ينبغي أن تهتم المصارف الإسلامية بالأبحاث والدراسات التطبيقية، التي تدعم مسيرتها المصرفية في مواكبة ما تشهده الصناعة المالية العالمية من تطور سريع وتقدم هائل، وأن تولي نتائج وتوصيات البحوث والدراسات أهمية عند اتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل.
٢. ضرورة عقد اللقاءات وفتح قنوات الحوار والمناقشة بين إدارات مراكز البحث في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، من أجل تضيق الفجوة وردم الهوة ومدّ الجسور وعقد شراكة حقيقية بينهما، واقتراح صيغة تتيح الاستفادة لكل طرف من الآخر.
٣. يجب أن ترتبط معظم مشاريع أبحاث ودراسات مراكز البحث في الاقتصاد بالمجال التطبيقي، الذي يتناول قضايا ومشكلات وواقع المصارف الإسلامية، وتطوير وابتكار أدوات ومنتجات خاصة بها.
٤. ضرورة الاهتمام من قبل مراكز البحث في الاقتصاد والمصارف الإسلامية بإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات اقتصادية ومصرفية حديثة، تقوم على استخدام الوسائل العلمية والوسائط المتطورة، فالبيانات والمعلومات هي التي تبني عليها التقارير الهامة والخطة المستقبلية.

المصادر والمراجع

١. دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الآخر، نيللي كمال الأمير، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق، ٢٠٠٧ م.
٢. مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، هزاز صابر أمين، بحث منشور، مجلة الفرات عدد (٤)، <http://fcds.com/mag/issue-4-2.html>.
٣. المراكز البحثية ودورها في التنمية والاستقرار، فؤاد علي بكر، بحث منشور، المدونة الالكترونية http://fuadalibeker.blogspot.com/2013/02/blog-post_7062.html.
٤. أثر البحث والتطوير على ربحية المؤسسة، عبد اللطيف مصطفى و عبد القادر مراد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد ٢٠١٣، ٤٠٤ م.
٥. المراكز البحثية ودورها في التنمية والاستقرار، فؤاد علي بكر، بحث منشور، المدونة الالكترونية http://fuadalibeker.blogspot.com/2013/02/blog-post_7062.html.
٦. همهمة مراكز الأبحاث، هاشم الشهباني، مقال، دنيا الوطن، ٧/٨/٢٠١١ م. <http://pulpit.al-watanvoice.com/articles/2011/08/07/234398.html>.
٧. مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته، د. أحمد العجلوني، طباعة جامعة القصيم، ٢٠١٤ م.
٨. تقرير تومسون رويترز عام ٢٠١٣ م، <https://ar.thomsonreuters.com/#home-intro>.
٩. تجربة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي “د. فضل عبد الكريم محمد، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز، مقدمة للمؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الاسلامي ٢٠٠٨ م.
١٠. تقرير “الاستراتيجي” الإنفاق على البحث والتطوير، جريدة أخبار الخليج، العدد (١٣٣٧٤)، ٤، نوفمبر ٢٠١٤ م، <http://www.alkhaleej-akhbar.com/13374/article/52162.html>.
١١. تقرير «بوز أند كومبني» الإنفاق على البحث والتطوير، جريدة البورصة المصرية، ٢٤ أكتوبر

/http://www.alborsanews.com/2013/10/24، ٢٠١٣م

١٢. علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن، علي الدوش، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية.
١٣. ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، محمد شوقي الفنجري، الطبعة الثانية، القاهرة، إصدارات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٧ م.
١٤. مقترح رؤية استراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز، مقدمة للمؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي ٢٠٠٨م.
١٥. واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، د. علي البومحمد و أ.د. سميرة البدري، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي سنة ٢٠١٢م.
١٦. دور الإعلام في تطوير البحث في الاقتصاد الإسلامي، عبد الحافظ الصاوي، بحث منشور في الشبكة العنكبوتية.
- Howard j. wiarda, «the new powerhouses:think tanks and foreign policy»,American foreign policy interests,vol.30,no.2 (march-april 2008) p.96